Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

هابرماس وسؤال المواطنة ما بعد القومية:

أو المواطنة من أنموذج الدولة الأمة- إلى أنموذج ما بعد الدولة –الأمة

Habermas and the Question of Post-National Citizenship:

Or citizenship from the paradigm of the nation-state - to the paradigm of post-state - the nation.

سمير جواق Djouak Samir أد- نورة بوحناش
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2
Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Constantine 2
الايميل: philo.samirdjouak@gmail.com
المؤلف المرسل : سمير جواق Djouak Samir philo.samirdjouak@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018-09-05 تاريخ القبول : 2019-05-15

ملخص:

يسعى هذا المقال الوقوف عند واحدةٍ من المقاربات الفلسفيَّة في شأن موضوعِ المواطنة، والتي حاوّل من خلالها الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس"، إعادة النظّر في مفهوم المواطنة وجعله يُواكب التحوّلات السياسية -الاقتصادية والاجتماعية- الثقافيَّة التي تطال الواقع المعاصر، من جهة، وبمَّا يتلاءم ومشروعه الفلسفي الضخم الذي يسعى إلى تأسيس عقلانية تواصلية كونيَّة توفر أسباب الاندماج الاجتماعي للأفراد بشكلٍ يتجاوز الحدود الوطنية/القوميَّة الضيقة، من جهةٍ أخرى، وقد اقتضى منه ذلك، ضرورة الانتقال من الأنموذج القديم للمواطنة (الدولة-الأمة) إلى أنموذجٍ جديد (ما بعد الدولة -الأمة).

كلمات مفتاحية: المواطنة، العقلانية التواصلية، الدولة -الامة، ما بعد الدولة-الأمة.

Abstract:

This article seeks to stand at one of the philosophical approaches on the subject of Citizenship , in which the German philosopher «Jurgen Habermas » tried to reconsider the concept of Citizenship and to keep pace with the political, economic and socio-cultural transformations that affect contemporary reality, his great philosophical project, which aim to establish a global communication Rationality that provides the reasons for the social integration of individuals beyond the narrow national , on the other hand the need to move from the old paradigm of citizenship " the nation – the state " to a new paradigm which is " the post of state – nations."

Keywords :

Citizenship, Communicative rationality , The state –nation , the post of state – nation.

1. مقدمة:

يُعَّد الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس" (1929-...)، اليوم واحدٌ من أهم الأسماء الفلسفيَّة البارزة في الساحة الفكريَّة الراهنة، كمَّا يعدُ، في نظّر المشتغلين والدارسين لمتنه الفكري والفلسفي مُمثلاً للجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت النقدية، وسنحاوّل في هذا المقال الوقوفَ عند مقاربته الفلسفية لمفهوم المواطنة، وحقيقٌ بالذكر ههنا، أنَّ موقفه من المواطنة، ونظرته العامة للمفهوم، لا ينفصِّل عن مشروعه الأوَّل والأعم، وهو تشييد **عقلانيَّة تواصليَّة كونيَّة ونظريَّة نقديَّة في المجتمع**، يسعى من خلاله إلى تشخيصِ المجتمع لمعرفةِ أمراضه واعطابه، ومن ثمة، اقتراحه للحلول التي يعتقدُ أنها ناجعة، لذلك فإنَّ أهم ما يُميزُ هذا الفيلسوف سعيه الدائبُ إلى وصّل الفكر بالواقع، والوعي بالراهن، والنظري بالعملي، ويُمكنُ القوّل، أنَّ الهاجس الأساسي الذي ملك وعيَّ "هابرماس"، منذ البداية إلى النهاية، هو البحثُ عن سبيلٍ للاندماج الاجتماعي، بين مواطنين لهم خلفيات ثقافية وحمولات عقدية متنوّعة في أفُقٍ موسومٍ بالمواطنة الكونية، بوصفه فيلسوف قد عاصر الحرب العالمية الثانية، وشهد عن قربٍ ممارسات النازيَّة ضد اليهود، وعاشَّ الأوقات الصعبة لانفجارات 11 سبتمبر 2002، كل ذلك جعله يُفكرُ في نهجٍ للتعايش والتواصّل، ومهما يكّن من أمرٍ، فلئِّن قُدرِ للاندماج أن يتأسسَّ سابقاً في عصرِ الدولة-الأمة، على مقومات ما قبل سياسيَّة؛ أي على أساس وحدةِ اللغة والأصل والمكان والجنس ...الخ، فنحنُ اليوم، في أعيُّن هذا الفيلسوف، نعيشُ عصراً آخر تماماً، بفعلِ العولمة والهجرة وموجات اللجوء المتزايدة، اقتضت البحث عن أُسسٍ أخرى أكثر نجاعة وتكونُ ضامنةً للاندماج الاجتماعي، وفعلاً، لقد كانَّ للعولمة –خصوصاً- اثرها الواضح الذي قادنا إلى مراجعة الكثير من المفاهيم الكلاسيكيَّة، والتي اقتضى الراهنُ تجاوزها أو تعديلها ومنها: المواطنة ، الخصوصيَّة، الهوية، السيادة، الشرعية السياسيَّة ...الخ، والحق يُقال أنء البحث في هذا الموضوع –المواطنة- له أهميته اليوم في عالمنا العربي، الذي يعيشُ محناً ومآزق كبيرة جدا، فمن شأنِ الخوضِ في هذه المواضيع أن يُسعفنا بالنهجِ الذي بمقتضاهُ نخرج من خندقِ العنف ولغة الصراع والتباعدِ والتصنيفات الثنائية الضيقة إلى أفقٍ للاندماج والتلاقي والتسامح موسوماً بالمواطنة والتعايشِ معاً.

تأسيساً لما سبق، سيحاوّل هذا المقال البحثَ في ثلاث تساؤلات أساسيَّة مثَّلتْ محاورّه الرئيسة، وهي كالتالي: ما الموقف النقدي الذي انتهت إليه المقاربة الفسلفية/التاريخية / النقدية لـ "هابرماس" في شأن موضوع المواطنة؟ وكيف أسهمت العولمة في تجاوز التشكيلة القديمة لمواطنة الدولة-الأمة إلى تشكيلةٍ جديدة ما بعد الدولة-الأمة؟ وإلى أي مدى وُفقَ هذا الفيلسوف في إنشاء فضاءات لمواطنة ما بعد قوميَّة من خلال محاولة تأسيس اندماج أوروبي مُوحد يسَّعُ للجميع ولا يُقصي أحد على أساس اللون أو الأصّل أو المعتقد؟

2- هابرماس قارئاً لتاريخ المواطنة: أو ماضي المواطنة ومستقبلها في أعيُنِ "هابرماس".

رُبما يُستحسنُ بنا أن نُشير منذ البدايَّة، أنَّ قراءة "هابرماس" النقديَّة لتاريخ المواطنة، هي التي كانتْ الطريقَ إلى النظّرة الشاملة التي أنجزَ بمقتضاها بُنيانَ مشروعه الفكري ذو طموح مواطنة كونية/دستوريَّة، مواطنة تتجاوز حدود الدولة-الأمة الضيقة، وتستندُ على قاعدةٍ كونيَّة لمبادئ الحق والقانون والعدالة والديمقراطيَّة، هذا ما يُترجَّمه لنا، تحديداً، إلحاحه الدائبُ والمتواصِّل، على مُجاوزة الحمولة الاثنيَّة والقوميَّة والعقديَّة والجغرافيَّة التي تتشَّبعُ بها عبارة ***"المواطنة القوميَّة"***، منّ ثمَّة فنحنُ لا نستغرب فعلاً، إذ وجدنا "هابرماس" يعود إلى تاريخ المواطنة، ينتقِلُ تبعاً لسياقاته التاريخيَّة المتنوّعة، فذلك صادرٌ عن العدّيدِ

منَّ القناعات الفكريَّة، **أولها:** أنّ مفهوم المواطنة يضربُ بجذوره البعيدة في التراث الفكري والثقافي الغربيّ، وفي أعماقِ تجاربه التاريخيَّة الكبرى، والحق أنَّ رؤية "هابرماس" للمواطنة لا تتقوَّمُ بمُقدماتٍ مُطلقةٍ مُجردةٍ منّ تلك التجارب وذاك التراث، إنما تستمِّدُ مادتها منَّ هذه السندات والتشكلات التاريخيَّة للمفهوم، وينتهضُ هاجسها الأعم -رؤية "هابرماس- من الأمراض الاجتماعيَّة الثاويَّة داخل تلك السياقات، كالانغلاق والتمركزِ وتهميشٍ لكل أجنبي ومُعاداةٍ للآخر المُختلف، ثمَّ **ثانيها:** أنَّ إنجاز مُهمَّة تحريرِ أُنموذج المواطنة منّ قبضة النزعة القوميَّة، يقتضي منا، باذئ الأمر، العودة إلى ذلك التاريخ ، والمنابع التي استمدَ منها وجودهُ، فصيَّرته على تلك الشاكلة، كما يقتضي الوقوفَ عند جُملة المُستجدات التي افرزها الواقع كالعولمة والهجرة واللجوء والسوق الاقتصادية العالمية...الخ، هي التي لم يكّن لها وجودٌ في السابق، قادتْ، في مُجملها، في أعيُّنِ "هابرماس"، إلى ضرورة تجاوز مفهوم المواطنة كمَّا كانَّ مُتعارفاً عليه بصيغته التقليديَّة الكلاسيكية، ولعلنا لا نجدُ أحسنَ مدخلٍ نلجُ من خلاله إلى الغرضِ الذي نَرومُ إليه تحتَ هذا العنوان، أحسنَ من هذا الاقتباس الذي يعودُ إلى "هابرماس" إذ يقولُ فيه: "إن ديمقراطية المجتمعات الغربية في دولة الرخاء تقف أمام نهاية تطور دام مئتي سنة، ابتدأ مع الدولة القومية التي انبعثت مع الثورة (الفرنسية)، ويجب أن نتذكر تركيبة هذه البداية إذا أردنا أن نفهم سبب الضيق الذي توجد دولة الرخاء اليوم فيه"[1].

تأسيساً على ذلك الاقتباس، يُستحسنُ بنا العودة إلى ماضي مواطنة الدولة القومية لمعرفة حجم المآزق التي توجد فيها الآن، والتي أدتْ إلى القوّلِ بتجاوزها نحو أُنموذجٍ جديد، هو ما بعد قومي، وبالعودة إلى القراءة الفلسفيَّة لمفهوم المواطنة، يُمكننا القوّل في هذا الصدّد، أنّ جميع الدراسات والأبحاث تؤكد على إرجاعِ مُفردةِ المواطنة إلىّ البيئة اليونانيَّة وحضارتها القديمة، كمَّا قد نجدُ إجماعاً ههنا، على أنّ مُفردة المواطنة جرى استخدامها في اللسان العربي كترجمةٍ للمفردة الفرنسيَّة Citoyenneté، التي تنحدرُ من كلمة "مدينة" «Cité»، كمَّا تُقابلها بالإنجليزية مُفردة citizenship، المشتقَة منْ "المواطن" Citizen، التي هي سليلةُ الأصّلِ اللاتيني civis (مواطن)، وcivitas (مدينَة)، وهي تُستخدمُ ههنا بنفس المعنى للكلمة اليونانيّة(Polis)[2].

ويُمكننا في هذا الصدّد، -منّ خلال التوسّلِ بالدراسة القيّمة الموسُومة بـ **"الدولة وإشكاليَّة المواطنة"**-، رسمُ السياق التاريخي لتطور مفهوم المواطنة ليُصبح متعارفاً عليه، مثلما هو عليه الآن في دلالتها الحديثة كحقٍ دستوريٍ، منّ خلال ثلاث مراحلَ رئيسيَّة ومُتكاملة، شكلت كلّ مرحلة منها يُعداً رئيساً منّ أبعاد المواطنة وهي **المدنيَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة**[3]، ففي المرحلة الأولى، والتي تأتي زمانياً خلال القرن السابع عشر، برزت ما يُسمى بـ **"المواطنة المدنيَّة" «La Citoyenneté Civile»**، إنَّ أهم النتائج التي تمخضت جراء القوّل بها، هي الاعترافُ بحق المساواة في المعاملة أمام القانون، كمَّا صرحت بالحق في إدلاء الرأي والتعبيرِ عنه بحريةٍ مطلقة دون المساسِ بكرامة صاحب الرأي أو انتقاصاً منه، وممارسة المعتقد دون ضغطٍ أو سُلطةٍ، والحق في الامتلاك، والأهم منّ ذلك كله، فقط مكنت "المواطنة المدنيَّة"، المواطنين منَّ الاستفادة من نفسِ الحظوظ في الدفاع عن حقوقهم في حالة استيلابها[4].

وأُنجزت بعد المواطنة المدنيَّة ما يُسمى بـ **"المواطنة السياسيَّة" «La Citoyenneté Politique»**، لقد كانت

أهم النتائج المُميزة لهذه المرحلة الحاسمة في السياق التاريخي والفكري والسياسي لمفهوم المواطنة، أنَّ تمَّ فيها رفعُ خصوصيَّة المشاركة السياسيَّة لتُصبح أمراً مُشاعاً وهماً مُشتركاً للجميع، ومنَّ ثمَّة، أصبح بإمكان أيّ مواطن المُساهمة في صناعة القانون والمشاركة في الوظائف السياسيَّة والعموميَّة، وعلاوةً على ذلك، تُنبه "المواطنة السياسيَّة" على أنه لا يحِقُ لأيّ أحدٍ المساسُ بمواقفه العقديَّة والدينيَّة بما أنها لا تُمارسُ أيَّ خطرٍ على النظام العام كمَّا رسمه القانون[5].

وأخيراً، **"المواطنة الاجتماعيَّة" « La Citoyenneté Sociale»**، لقد أتتْ هذه المرحلةُ الحاسمة، تحديداً منذ سنة 1949، أينَّ تمَّ الاعترافُ بحقوق المواطنين الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة منَّ قبيل حقُ العمل، وحق حماية نظام الضمان الاجتماعي، ويُمكّن القوّل، تبعاً لذلك، ودون أدنى مُجازفة، أنَّ كل مرحلة قد قادتْ إلى القوّل بالمرحلة التي أتت بعدها، وعزَّزت من وجودها[6]، وقد أشار فيلسوف التواصليَّة "هابرماس" عن هذا التوسُع في حقوق المواطنة بقوله: "فقد أكملت الحقوقُ الديمقراطيَّة حقوقَ الحرية السلبية، ثم أكملَت الحقوقُ الاجتماعيَّة النوعين الكلاسيكيّن للحقوقِ الأساسيَّة، ما سمحَ لمجموعات أكبر من السُكان أن تحصُّلَ على حقوقِ عُضويتها الكاملة"[7].

وبالعودة إلى القراءة التاريخية –النقدية التي أنجزها هذا الفيلسوف حوّل المواطنة، يُلاحظ أنَّ هذا المفهوم –المواطنة-، كان مقروناً بمفهوم "الأمة"، وقد كان يُحدَّدُ الشعور بها نسبةً إلى الانتماء إلى "أُمة"، أي إلى جماعةٍ اثنيَّة أو لغوية أو عقديَّة، أو أنها تشتركُ في أصلٍ واحدٍ، وهي ذاتُ تقاليد وعاداتٍ واحدة، أو نسبةً إلى مكان الولادة والمسكن، فهي بهذا الاستعمال "جماعات أصل، مُندمجة جغرافيا بواسطة المسكن والجوار وحضارياً بواسطة الاشتراك في اللغة والعادات والتقاليد، لم تندمج سياسياً، بعد، في تنظيم رسمي"[8].

في أعيُن "هابرماس"، لقد اتخذ مفهوم الأمة استعمالاً لغوياً مُخالفاً، للمعنى الاثني السابق، وهو الاستعمال الذي أخذ في الظهور مع مطلعِ العصر الحديث، فغدتْ مُفردة "الأمة" توصيفاً لكونها "حاملةً لسيادة"، لقد كان أهَمُ ما تمخضَّ عنهُ هذا المنعرج الجديد لمفهوم الأمة، أن يتداخل معنى الأمة -بوصفها تمتلك تأويلاً يوحي على وجودِ جماعةٍ ذاتُ أصلٍ واحدٍ- و"شعب الدولة"، وبالتالي يصبح للمفهومين معنى مشترك وفهمٌ واحد، وقد أشار "هابرماس" إلى دلالة هذه الصِّلة في كتابه الاساسي **"الاندماج الجمهوري" L'Intégration Républicaine**، إلاَّ أن الحدث البارز في تاريخ مفهوم الأمة nation، كانَّ في نظر "هابرماس" مع الثورة الفرنسيةla Révolution Française، بفضَّل مكاسبها ونتائجها غدتْ هنا الأمة مصدراً للسيادة الرسميَّة la source de la souveraineté étatique، وبالتالي أصبح لكل أمةٍ حقُ تقرير مصيرها السياسي، وبالجملة، حسب هذا الفيلسوف، إنّ الامتياز الأساسي هنا يتمثَّل في نشوء الوعي الجماعي والإرادة الديمقراطية la volonté démocratique مُقابل الوعي الاثني والقومي[9].

لذلك، لا يكفُ "هابرماس" عن الإشادة بالدور البارز والفعال الذي أحدثته الثورة الفرنسية، ويكفي أن نتأمل النقلة النوعية التي أحدثتها في شأن معنى "الأمة"، إذ ارتقى بالمفهوم من معنى ما قبل سياسي إلى صفة بناءة للهوية السياسيةIdentité politique ، أكيد، دون أدنى شك، كان لهذا التحوّل أثره الواضح على دلالة الصِّلة الجامعة بين الهوية القومية والمواطنة المكتسبة

ديمقراطيا في أواخر القرن التاسع عشر، ولتدليل على طرحه هذا، يستشهد "هابرماس" ههنا بعبارة شهيرة تعودُ الى "أرنست رينان" Ernest Renan، وهو- "هابرماس"- يستخدمها ههنا في إشارةٍ صريحةٍ واضحةٍ مُضادةٍ للنزعة القوميَّة، والتي تقول: "**إن وجود الأمة هو تصويتٌ يومي" « (...) L'existence d'une nation et un plébiscite de tous les jours** »[10].

يُمكننا، انطلاقا من هذه العبارة الصغيرة، البليغة في دلالتها، العميقة في معانيها، الوقوفَ على حجم التحوّل في العلاقة بين ثلاثيَّة: الأمة والقومية والمواطنة، ففهمُ "رينان" ههنا للأمة، يأتي بوصفها مُؤلفةٌ من مُواطني دولة، لا بمعناها القديم والكلاسيكي، أي لا بوصفها جماعة ذات أصل اثني أو لغوي أو عقدي أو قومي واحد، ومنّ ثمة، فإن هويَّة المواطنين لا يتحصلون عليها بفضل انتماءاتهم إلى جماعة اثنية أو لغوية أو أقوامية، بل في ممارستهم لحقوق المشاركة في صناعة الرأي بكل إرادةٍ ديمقراطيَّة، من هنا بدأ مفهوم المواطنة في التجردِ منّ مُخلفاته الاثنية والقومية، وأخذ يتحررُ من رواسبِ الانتماء الى جماعة تمتلك تقليداً مُشتركاً: في اللغة والأصل والمعتقد والمكان[11].

لا حاجة بنا إلى التذكير ههنا، إلى أنَّ نقد "هابرماس" للأنموذج القديم لمفهوم المواطنة، هو الهاجس الرئيس الذي اشتغلَ عليه هذا الفيلسوف طيلة مساره الفكري والفلسفي، ويأتي نقده لهذّا الأنموذج، في كونه يختصِرُ المواطنة في محضِ انتماءٍ إلى عضويَّةٍ اثنيَّة أو حضاريَّة أو سياسيَّة، أو الانتماءُ إلى دولةٍ أو أمةٍ قوميةٍ، وهي الدلالة التي قدمها أصحابُ القراءة القانونيَّة لمفهوم المواطنة، وعلى أساسِ ذلك النقدِ يُقيم "هابرماس" رؤيته الشاملة للمواطنة، رُؤيةٌ يتخذُ فيها معنى الانتماء إلى الدولة وفقَ معيارِ الحرية بحسبِ فهمِ المناظير المُختلفة وتصورهم لدولة الحق والقانون، وأضحى يُنظَّر إلى المواطنين، لا باعتبارهم أعضاء إلى كيانٍ ما، بل بوصفهم جماعةٌ منَّ المواطنين الأحرار والمتساويين، يتبينّ لنا مما سبق، أنّ هذه الرؤية، وعلى خلافِ الرؤية القديمة، تنظُرُ إلى وضعِ المواطن الذي له حقوقٌ وعليه واجباتٌ في الدولة الحديثة، وبمُقتضى هذه الرؤيَّة فقدت معايير السكن والولادة والأصل والانتماء إلى تقاليد حضارية مشتركة قيمتها الجوهريَّة، وغدتْ محضَّ شروطٍ إداريَّة لا غير، يُقابلها في أعيّنِ "هابرماس"، الحقُ في التخلي عن الهويَّة أو الهجرة ...الخ[12].

إنَّ ما لفتَ انتباهنا في مناولة "هابرماس" لهذا الموضوع، ملاحظة أساسيَّة هي على قدرٍ كبيرٍ منّ الأهميَّة، وهي أنَّ الأنموذج القديم أو المُقاربة الكلاسيكيَّة للمواطنة، لم تعمل في أعيّن هذا الفيلسوف إلاَّ على تكريسِ ثقافة القوميَّة، أمَّا الآن، ولأننا نعيشُ حالة منّ التعدّد الثقافي والتنوّع العقدي، لم يعد بالإمكان أنّ نصِّف المواطنة على أنها عضويَّة إلى منظمةٍ ما، بل عن طريق معيارِ الحقوق والواجبات وإلى العلاقات التواصليَّة /البينذاتيَّة والمشاركة السياسيَّة والانخراط في أجواء النقاش الذي يخُصُ القضايا ذاتُ الشأن العام، وهي في مُجملها يعتبرها هذا الفيلسوف أنها نواةُ المواطنة، يقول "هابرماس": "لا يُستعملُ اليوم تعبيرُ المواطنة لوصفِ العضويَّة في مُنظمةٍ رسميَّة، بل لوصفِ الوضع الذي يُحَدَّدُ منَّ حيثُ المضمون بواسطةِ الحقوق والواجبات التي لمواطني الدولة (...) طالما أنَّ حقوق التواصل والمشاركة السياسيَّة هي نواةُ المواطنة"[13] ، كمَّا نقرأ لـ "هابرماس" في هذا المقامِ قوله: "تُمكّنُ حقوقُ

المشاركة السياسيَّة المواطنَ النشيط من المشاركة في العمليّة الديمقراطيَّة لبناء الرأي والإرادة"[14].

ربما يُستحسنُ بنا التذكير في هذا الصدّد، إلى أنَّ "هابرماس" كانَّ شديد العداء للنزعة الهويَّة القوميَّة، في فهمها للمواطنة على أساس التقاليد الحضاريَّة المشتركة الموروثةِ مُسبقاً، كاللون أو الجنس أو المعتقد أو الأصل أو مكان السكن ...الخ، وقد عبَّر دائماً، منّ خلال كتاباته المُختلفة، منذ أولى مؤلفاته إلى آخرها، عن امتعاضه الشديد منَّ هذا النموذج، الذي يُؤسِّس الاندماج على مُقوماتٍ ما قبل سياسيَّة، إذّ يقول في هذا السياق واصفاً إياهُ –نموذج المواطنة القومية- على أنه لا يُلائم السياسَّة الحديثة: "إنَّ النموذج الكلي للكيان المُشترك الذي ينظَّمُ إليه المواطنون لحماً وعظماً ليس مُلائماً للسياسَّة الحديثة"[15]، وذلك لأنَّ "هابرماس" كانَّ على درجةٍ كبيرةٍ منَّ الوعي بأن الواقع الراهن، يعيشُ حالة خاصَّة من التعدديَّة الثقافيَّة والعقديَّة والقومية، ومنّ ثمَّة، يصعُبُ إقامة الاندماج الاجتماعي بينّ أفراده على أساس التقاليد الحضاريَّة المشتركة، ذلك أنهم ذويّ حمولات ثقافيَّة وروافد عقديَّة ومرجعيات فكريَّة مُختلفة ومتنوعة، ومهما يكّن من أمرٍ، فإنَّ الأطروحة الأساسيَّة التي شكَّلت هاجساً في وعي "هابرماس" القلق، هي تجاوز أنموذج مواطنة الدولة-الأمة، وقد زاد منَّ حِدَّة رغبته الجامحة في تجاوز هذا الأنموذج، ما طالَّه منّ نقدٍ آتٍ منّ بروزِ الأقلياتِ الثقافيَّة والدينيَّة، وكذَّا انفتاحُ القانون على هذه الأقليات منّ خلال تقديمِ الضمانِ لهم بممارسة هويتهم اللغويَّة والعقديَّة والثقافيَّة الخاصَّة، فـ "بالنسبة إليه ليست الوطنيَّة شعوراً مرتبطاً بالضرورة بالأمة بالقدر ما هي ارتباطٌ بمؤسسات وقيم اجتماعيَّة معينة، منّ هذا المنطلق ارتأى "هابرماس" إمكانيَّة تجاوز نموذج الدولة-الأمة، لبناء مواطنة أوروبيَّة، (...)، إنَّ ظهور الأقليات الثقافيَّة ذاتُ الأهميَّة المُتزايدة في الدول الأوروبيَّة يقتضي إعادة التفكير في المواطنة، ويجبُ على دولة القانون أن تضمن للأقليات الاحترام لهويتها ولغتها ودينها، (...)، وهذه الاعتبارات مُجتمعة تجعلُ من المُمكن تأسيسُ مواطنة أوروبية حقيقيَّة"[16].

ولعله في حكم النافل منّ القوّل، كانت الغايَّة من شقِ "هابرماس" لهذا النهجِ والدربِ هو إظهار الحاجَّةِ الماسَّة إلى الخروج من خندقِ الهويَّة القوميَّة الضيقِ الذي تتأسَّسُ فيه المواطنة على الأصّل المُشترك سواءٌ أكانَّ أصلاً لغوياً أو اثنياً أو عقدياً، والترقي بها نحو آفاقِ كونيَّة الحضارة السياسيَّة التي تستوعبُ التعدديَّة الثقافيَّة والعقديَّة وتمنحُ الفرصَّة لكل المواقفِ والآراءِ والتقاليد للمُساهمَّة في أجواء النقاش في الفضاء العمومي، خاصّة وأنَّ التماسك الذي شهدته الدولة-الأمة سابقاً، بدأ يتسلَّلُ إليه الارتيابُ وتجتاحُهُ رياحُ التآكلِ منّ كلِ جانبٍ: العولمة، الهجرة، مشكلة اللاجئين، بروز الأقليات، الاقتصاد العولمي، ليزعزع وحدةَ ذلك الكيان المُتماسك والمُتجانس ويُفسد عليه طُمأنينته فمع "بداية القرن الواحد والعشرين بدأت قدرة الدولة-الأمة على الدمج تفقدُ مرتكزاتها، فنحن ننتقل إلىّ العضويَّة ما فوق قوميَّة، والاقتصاد العولميّ أخذ في تحطيم روابط التضامن وتوسيع الفجوة بينّ الرابحين والخاسرين منّ الحداثة ضمن إطار الدولة-الأمة، (...)، فدولة –الأمة لم تعد قادرة بمفردها على مد التكامل الاجتماعيّ بأسباب الحياة"[17].

3- العولمة وتأثيراتها على المواطنة القومية، أو نحو أنموذجٍ جديد يتجاوز حدود القوميات.

إنّ التفكير اليوم فيّ مسائلِ وموضوعاتْ المواطنة والهويَّة والخصوصيَّة والقوميَّة والاشتغال عليها، غدى أكثر تبايناً واختلافاً ممَّا كانّ عليه فيّ السابق، بحُكمِ جُملةِ التغيُّرات التي طالتْ المشهد الفكري المعاصر، سواءٌ على الصعيد الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وما استحدثَ فيه من ظواهرَ لمْ يكُن لها وجودٌ في الماضيّ القريب، ولعنا لا نُبالغ حينّ نُعِدُ **"العولمة"**، أحدّ تلكَ التغيّرات التيّ أسهمَّت فيّ تناوُلِ تلكَ المواضيع منّ زاويَّةِ نظَّرٍ جديدَة، وفعلاً فإنّ العولمة بوصفها حركة اجتاحت جميع أرجاء المعمورة، وأذابت التخوم الفاصِّلة بينّ دولها، إلّ درجة أنها –كمّا دأَبَ القوّلُ- جعلت العالم يبدوا لنا كقريةٍ صغيرة، يُمكنك التجوّال فيها بأريحيةٍ تامَّة دون حدود، أو فواصل، أو تخوم، تفصِّل /تُزيحُ دولةً ما عنّ أخرى، وقد أدرك "هابرماس" خطورة هذا الوضع، ذلك أنه لئّن قُدر للدول ادراكُ عجزها عنّ ضبط أراضيها وأثبتتْ فشلها فيّ مراقبة حدودها الخاصّة، ولئّن كانت هوّة هذه الثغرات تزدادُ يوما بعد يوم فيّ حدودها الإقليميَّة والسياسيَّة، فإنّ المواطنة والمبادئ الأساسيَّة للديمقراطيَّة والسيادة الشعبيَّة، غدتْ بوضوح، فيّ أعيّن "هابرماس"، عبارة عنّ إشكاليات وموضِّع تساؤلات[18]، خاصّة ونحن نعلم جيداً أنَّ هدفَ هذا الفيلسوف الألماني الأعَّم وهاجسُهُ الأساسي هو "وضع تشكُّل جديد لهويَّة ما بعد قوميَّة، وبالنتيجَة تطويرُ مقاربةٍ كونيَّة للمشاركة السياسيَّة انطلاقاً منَّ الخضوعِ لمبدأ دولةِ القانون، الديمقراطيَّة والحُريات الأساسيَّة"[19].

لقد تنبه "هابرماس" إلّ جُملة التغيّرات التي أحدثتها العولمة، فيّ زعزعة كيان بناء الدولة-الأمة، وتقويضّ الأسُس والدعائم التيّ تنتهضّ وتقوم عليها، وقد عبر عن توجُسِهِ ذلك بشكلٍ صريح في العديد من المُناسبات في متنه الفكري، هو القائل ههنا بأن "السياسَّة الوطنيَّة والقوميَّة la politique nationale ستشهدُ انحصاراً في المستقبل"[20].

وفعلاً، إنّ مُفردة "العولمة" تشيّ بذلك التحوّل الجذري الذي طالَّ العالم المعاصر منذ نهاية السبعينات، فلئن كانت الدولة-الأمة، في فترة ما، قادرة على إمدادِ سُبلِ الدمج فإنها الأن عاجزة عن تحقيق ذلك أمام ما أنتجته العولمة، يقول "هابرماس" في هذا المقام: "ولكن هذا الشكل لتمأسُس الدولة القومية يزرحُ باضطراد منذ نهاية السبعينات تحت ضغط العولمة، وإني استخدم مفهوم العولمة لوصف عملية جارية، لا للتعبير عن وضع نهائي، يصف هذا المفهومُ تزايدَ المواصلات ووسائل الاتصال وعلاقات التبادل المتجاوزة الحدود القومية"[21].

على ضوء هذا الاقتباس، يُمكِّن القول، أن منّ بينِ النتائج التي انجرتْ على ظهور مفهوم العولمة، هو تقويضُ المركزيَّة واحلال مكانها التعدديَّة، كمّا أن العولمة أدت إلى إلغاء التخوم بينّ الدول، وهو الأمر الذي انعكس على مفاهيم أخرى كالسيادة، القومية، الخصوصيَّة، الهوية ...الخ، وهي بذلك تُحيلُ إلّ فهمٍ تأويليٍ واحد، وهو أنّ "مبدأ النسبيَّة الثقافيَّة هو المعوّل عليه وليس مبدأ مركزية الثقافات، وأنّ العالم ينتقلُ حالياً ونهائياً منّ الشموليَّة والسلطويَّة إلّ الديمقراطيَّة والتعدديَّة، وتشمله ثورة معلوماتيَّة منّ شأنها إلغاءُ الحدود بين الدول بحيث يُصبح منّ السهل انتقالُ الناس، ويتِّم ذلك منّ خلال التفاعل بالحوار، والعولمة بهذه المعانيّ، تعنيّ توسيع الحدود، وبذلك تتهافتُ الدولة القوميَّة وتضعف فكرة السيادة الوطنيَّة، وتضمحل إلى جوارها الخصوصيات الثقافيَّة"[22].

ويبقى البُعد الأهم، فيّ أعين "هابرماس"، منّ أبعاد العولمة وانعكاساته ذاتُ الأثرُ العميق على أنموذج المواطنة القوميَّة هو البُعد الاقتصادي، إذ نجده يقول في شأن هذا الموضوع: "أما البعد الأهم بين أبعاد العولمة فهو العولمة الاقتصادية، ولا شك في نوعيتها الجديدة على الاطلاق، قياسا على النشاطات القومية، تتحرك الصفقات الاقتصادية العالمية في مستوى لم يكن من الممكن تصوره في السابق، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصادات القومية بمقدار لم يكن معروفا من قبل "[23].

أكيد، ليس غرضنا هننا إعادة كتابة ما تمَّ تداوله فيّ شأن مسألة العولمة، وإنّما نسعى بالأساس، إلىّ تقديم مُساءلة نقديَّة لهذّا المفهوم، كما تناوله "هابرماس"، فيّ ضوء علاقته بقضايا راهنة جداً تخُصُ المواطنة، وبالنظر إلىّ ما خلفته العولمة من تَبِعات ونتائج ومآزق علىّ مُستوى مسألة الاندماج الاجتماعيّ كمَّا كانَّ متعارفاً عليه في البناء القوميّ ، من ثمَّة لا نستغربُ إذ ما وجدنا تفكير "هابرماس" مُنصباً ههنا على جملة التحولات الجارية التي احدثتها العولمة في شأن تلك الموضوعات والمسائل، هته الهواجس يُترجمها سؤال "هابرماس" الآتي: "كيف تُلامس العولمة الفعالية والحماية القانونية اللتين تحوزهما الدولة الإدارية، وسيادة الدولة الإقليمية، والهوية الجماعية، والشرعية الديمقراطية التي للدولة القومية"[24].

لذلك فإنّ الأمر يتعلق فيّ هذا المقام، بتفكيك جُملة المسائل والأطروحات التيّ نظَّر فيّ شأنها هذّا الفيلسوف المُقتدر بعينٍ فاحصة ووعيٍ دقيق وببصيرةٍ فذَّة لمَّا آل إليه واقعُ الدمج الاجتماعيّ والشرعيَّة السياسيَّة فيّ الدولة القوميَّة جراء ضغط العولمة، وهو فعلاً ما نستبصِرُهُ فيّ – والقول لـ "هابرماس"- "تزعزع الأساس المتجانس للتضامن بينّ مواطني الدولة، هكذا يُصبح (فعلاً) منَّ الصعب علىّ الدولة القوميَّة، وقد تحدَّد مجالُ تصرفها وصارت قلقةً في هويتها الجماعيَّة، أنّ تُغطي حاجتها منّ الشرعيَّة"[25].

فأنّ يكتب "هابرماس" فيّ العولمة وتوابعها على مواطنة الدولة القوميَّة، وأنّ يتخذ منها إشكالاً فيّ مدونته الفكريَّة والفلسفيَّة، فليس في ذلك ما يثير الاستغراب خاصة بالنسبة لمُتتبعيّ الانتاج الفلسفيّ لـ "هابرماس"، فلا حاجة بنا إلى التذكير فيّ هذّا الصدد، أنّ هذّا الفيلسوف كان حريصاً علىّ إنشاء فلسفةٍ لصيقةٍ بالواقع وتحوّلاته، كمّا كان حريصاً على مُسايرة جملة القضايا الجديدة والراهنة بغموضها والتباساتها ورهاناتها، وفي هذّا الصدد، يُلاحظ "هابرماس" أنّ العولمة ستلقي بتأثيراتها حتى إقليم الدولة القومية وحدودها، إذّ ينعتها بتوصيف نهارٍ عارمة التي ستجرفُ معها كُلَّ الحدود وتقوّضَ بناءها القومي، الأمر الذي سيؤول في النهاية بانتزاع السُلطة من الدولة القومية وزعزعتها من مركزها، وهو ما يُمكننا الانتهاءُ إليه منّ قول "هابرماس" الآتي: "يستدعي تعبيرُ "العولمة" في مقابل الترسيخ الاقليمي للدولة القومية، صورة نهارٍ عارمة، يُمكنها أن تجرف الضوابط الحدوديَّة وتُقوِّض البناء القومي، كمَّا تشير الأهميَّة الجديدة للمجاري إلى تحويل الضوابط من بُعد المكان إلى بُعد الزمان، ويبدو أن تحويل الأهميَّة منَّ "السيد الإقليمي" إلى "المسيطر على السرعة" يُهدد الدولة القومية بانتزاع السُلطة منها"[26].

ومنّ هنا أيضاً، أمكننا تفهُّم سعيه الحثيث وجهده الكبير الذي وجهه هذّا الفيلسوف الألماني نحو إيجاد تشكيلة جديدة، هيّ تشكيلة ما بعد قوميَّة، فيّ ضوء

قناعته الفكرية التي تُفيد أنّه –والقوّل لـ"هابرماس": "لن يكون في استطاعتنا مواجهة تحديات العولمة بطريقة عاقلة، إلا إذا نجح تطوير أشكال جديدة للتوجيه الذاتي الديمقراطي للمجتمع في التشكيلة ما بعد القومية"[27].

بناءً على ذلك، وفي هذا السياق تحديداً، ألفَ "هابرماس" ما ألفه عن المواطنة والهويَّة القوميَّة، فاتخذ وعيه الفلسفي فيها شكل تحليلٍ لأهم تحولاتها ومساراتها، ويكفي لأيٍ قارئٍ أنّ يُطالع شيئاً مما دونه "هابرماس" في شأن هذا الموضوع، حتى يكتشف سريعاً حضور هذا الهاجس الفكري منذ كتاباته الأولى ، وهو الهاجس الذي يوحي لنا بوجود اشكالٍ قلقٍ بالتحول الجذري الذي طال الدولة القومية تحت ضغوطات العولمة ومشاكل الدمج الاجتماعي والاقتصادي جراء عمليات الهجرة وطلبات اللجوء، يقول "هابرماس" في هذا السياق ما نصه: "فالعمليات الديمقراطيَّة الجاريَّة في الدولة القومية تقصّر عن اللحاق بالدمج الاقتصادي الذي يجري على مستوى يتجاوز القوميات، وتُضفي حركاتُ الهجرة الضخمة من المناطق الفقيرة في الشرق والجنوب التي ستجد أوروبا الغربية نفسها في مواجهتها في الاعوام القادمة، على مشكلة اللاجئين حجماً جديداً وإلحاحاً، وهكذا يزداد النزاعُ حدةً بين القواعد العالمية لدولة القانون الديمقراطية من جهة، والمطالب المُفرَدة بسلامة أنماط الحياة المعتادة من جهة أخرى"[28].

ولعله في حكم النافل من القول، أن الهاجس الاساسي الذي يؤرق ذهن "هابرماس" خلال هذه الفترة، وهي فترة صدور كتابه الأساسي **"ما بعد الدولة –الأمة"**، كما أشار إلى ذلك بعضٌ من دارسيّ الفكر النقدي والمتن الفلسفي لـ"هابرماس"، هو "كيف تؤثر العولمة على الدولة-الأمة في كل مستوياتها الادارية والسياسية والمالية والثقافية والأمنية، وأخيراً مشروعيتها الديمقراطية؟ ما هي التحديات التي تواجهها داخليا وخارجيا؟ وهل يُمكن للفعل الديمقراطي الذي تقوم به المجتمعات الحديثة أن يمتد الى ما بعد الدولة الوطنية؟"[29].

تأسيساً على ما سبق، يُمكننا تفهُّم مقدار الأهميَّة المفهوميَّة التي أرسى دعائمها فيلسوف التواصليَّة في شأن هذّا الموضوع، والتي صاغها بـ **"المواطنة الدستورية"**، وفي اعتقادنا إنّ تلك الأهمية لا تتجلي فقط في قدرته العجيبة على نحت المفاهيم أو على إعادة ابتكارها وفقاً بمَّا يتلاءم ومقتضيات العصر، ولكن أيضاً في نجاعتها لتقديم حلول موضوعية لمشاكل الاندماج الاجتماعي، منّ هنا أيضاً أمكننا تفهُّم سبب إصرار هذا الفيلسوف على أنَّ "المواطنة الدستورية ضرورية اليوم لضمان اندماج المواطنين بعيداً عن تقاليدهم الثقافية وأصولهم العرقية، إنَّ تبني مفهوم المواطنة الدستورية يؤدي الى الاستغناء عن المفاهيم القومية التي تعتمد على ثقافة الأغلبية"[30].

وكلّ ذلك يصُّبُ ضمنَّ مشروعه الأعم وهاجسه الأساسي، وهو تعرية مفهوم المواطنة من مخلفات النزعة القومية والارتقاء به إلى منزلة الكونية، بمعنى الانتقال من ضيق المواطنة ذات الإطار المحدد بخصائص السياسية القومية، إلى مواطنة كوسمولوبوليتية حيث المواطنة المنفتحة على الانسانية العالمية، ومن هنا أيضاً أتت مُحاولة "هابرماس" الجادة، التي تروم إلى إنشاء فضاءات ما فوق وطنية، تتجاوز أطر الدولة-الأمة، مُتخذا من الاتحاد الأوروبي نموذجاً لذلك، يقول في هذا الصدد: "ولهذا أود في ما يلي أن

أفحص الشروط اللازمة لنشوء سياسية ديمقراطية تُمارس وراء الدولة القومية، وسأقوم بذلك مستخدماً مثال الاتحاد الاوروبي"[31].

إن هذا الموقف الذي انتهينا إليه اسوةً بـ "هابرماس" في ضرورة ونجاعة وأهمية تأسيس فضاء أوروبي ما فوق وطني من أجل مزية تحقيق الاندماج الاجتماعي، يطرح علينا في حقيقة الأمر العديد من التساؤلات منها أهمها على وجه الإطلاق، في قدرة الاتحاد الأوروبي بوصفه تشكيلة جديدة من تعويض مآزق التشكيلة القديمة (الدولة –الأمة) وخاصة في ما تعلق الأمر بمشكلة الاندماج والهجرة المتزايدة وتفاقم البطالة، فـ "هل باستطاعة الاتحاد الاوروبي أن يكتسب القدرة السياسية على التصرف التي فقدتها الدولة القومية؟"[32].

4- هابرماس ومشروع تأسيس وحدة أوروبيَّة، بوصفها فضاء لمواطنة ديمقراطيَّة ما بعد قومية .

يُمكن القوّل دون أدنى مُجازفة، أن تفكير "هابرماس" في مسألة مواطنة ديمقراطية ما بعد القومية، من خلال نموذج توسيع حدود الاتحاد الأوروبي إلى دولةٍ اتحادية، سوى دليلٌ قاطع على المسعى الذي يتوقُ إلى بلوغه هذا الفيلسوف، والذي يصُّب، أصلاً، في مشروعه الأعم وهاجسه الأساسي، الذي هو "إيجاد بديل للدولة الوطنية التي انحصرت ادوارها في زمن العولمة حيث تراجعت شرعيتها إثر الضغط الذي تمارسه عليها المؤسسات الكبرى، والشركات المتعددة الجنسيات التي تحرك الاقتصاد العالمي، وتتعدى الحدود الدولة الوطنية، نظراً إلى الهيمنة التي أصبحت للعامل الاقتصادي على العامل السياسي"[33].

لذلك ليس من قبيل الصدفة، أن يأتي تفكير "هابرماس" القلق بمسألة الاتحاد الأوروبي والبحثُ عن سبيل إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي بين مواطنيه منّ أيَّة روافد ثقافية كانوا أو مرجعيات عقدية، وخاصَّة وأنَّ ذلك –البحث عن سبيل الى تحقيق الاندماج- قد مثَّلَ الاختيار الفكري الذي ظلَّ حاضراً في جُملة ما دونه هذا الفيلسوف، بحيث يُمكن اعتبارهُ، دون أدنى مجازفة، الخيط الناظِّم لكلِ مُؤلفاته ولكُلِ المراحل الفكرية التي قطعها "هابرماس"، وفعلا فقد نبه فيلسوف التواصلية في أكثر من مرة ومناسبة، وبصيغٍ مختلفةٍ، إلى "الأدوار التي يمكِّنُ أن يلعبهَا الفضاء العمومي الأوروبي في تشكيل الوعي الأوروبي المشترك مادام ينطلق من أطروحة محدودية الوحدة الاقتصادية بما هي مدخل للاندماج الاوروبي ليتمكن الاتحاد من تبني تشكيل جديد لشرعيته الخاصة"[34].

وفي هذا السياق تحديداً يُشير "هابرماس" إلى أربعة مواقفة، تختلف من حيث درجة تأييدها ومُعارضتها على مشروع الديمقراطية ما بعد القومية من خلال توسيع الاتحاد الأوروبي، و**أولى** هذه المواقف هو موقفُ المشككين في الأوروeurosceptiques des، أما **ثاني** هذه المواقف فيرحب بذلك المشروع من خلال تنظيم سوق أوروبية واحدة، أما **ثالث** هذه المواقف فيطلق عليهم بـ "الفيديراليين الأوروبيين"« euro fédéralistes des »، أما الموقف **الرابع** فأصحابه من أنصار "الحكومة العالمية" «gouvernance global»، بخصوص الموقف الأول، فإنّ تشكيك أنصاره مرده في كون استخدام هذه العلمة (الاورو) هو فعل سابقٌ لأوانه، ويجد الموقف الثاني تبريره في قبول مشروع توسيع الاتحاد الاوروربي من خلال فكرة السوق الواحدة، ولكن تحت شروط معينة وخاصة جداً، إذ لا ينبغي أن تتوسع هذه الفكرة

(السوق الواحدة) لتتجاوز الحدود الجغرافية للاتحاد الاوروبي، وفضلا عن ذلك، فهذا الموقف على خلال الموقف السابق المشكك في الأورو، يرحب أتباعه بالعملة الواحدة (الأورو) بوصفها ضرورة لاستكمال السوق الداخلية الأوروبية الواحدة، وعلى خلاف ذلك، تبرز لنا هنا، أطروحة موقف الفيديراليين الأوربيين، بنوايا تحويل الاتفاقيات الدولية les traités internationaux الى دستور سياسي واحد constitution politique، منّ اجل الوصول الى قاعدة شرعية تخص مجمل القرارات ما فوق الوطنية supranationales، أما الموقف الأخير فيجد حجته في أن بمقدور دول الاتحاد الاوروبي من تأسيس دولة اتحادية اوروبية l'état fédéral européen تكون منطلقاً نحو تأسيس نظام لسياسة داخلية عالمية، تعتمد في تسيير شؤونها واصدار قراراتها وتطبيقها على اتفاقيات دولية[35].

ومن ثمَّة، يُمكن القول، أنَّ الهاجس الأساسي الذي أرقَ وعي "هابرماس" القلق، في هذه المرحلة بالذات، هو: "ما إذا كان الاتحاد الأوروبي سيكون في الوضع الذي يمكنه من تولي مهمات جوهرية هي جزء من مهمات الدولة القومية"[36]، وعليه فإن السؤال المشروع اختباره هنا يمكننا صياغته على النحو الآتي: "هل باستطاعة الاتحاد الأوروبي أن يكتسب القدرة السياسية على التصرف التي فقدتها الدولة القومية"[37] .

في أعين "هابرماس" إن مناقشة هذه المسألة قادت إلى بروز موقفين أساسيين ومتعارضين، **موقف مشكِّك في الاتحاد الأوروبي**، واثقٌ في قدرة الدولة القومية وعلى استمراريَّة صلاحيتها، ويجد هذا الموقف حجته الأساسيَّة بالاستناد إلى "الدلالة التاريخية للمحاولة التي فشلت وكانت ترمي إلى توسيع السياسة الأوروبية لتضم بعدا اجتماعيا وتطوير المجتمع الأوروبي عن طريق السياسة الاجتماعية ليصير دولة اتحادية"[38].

في حين يكون **الموقف الثاني**، الذي يبدوا في ظاهره أكثرَ تفاؤلاً من الموقف الأوَّل، ويطرح إمكانية توسيع الاتحاد الأوروبي إلى دولةٍ اتحادية من خلال التعويلِ على السوقِ الاقتصاديَّة الداخليَّة، رغم أنَّ الأمر هنا يسيرُ بخطوات متأنية وبطيئة جداً، "أما المتفائلون بشأن الاتحاد الاورو إضافة إلى ذلك أن يشيروا أن الاتحاد الاوروبي يتبع منذ زمن طويل في مجالات اخرى ولو بحجم متواضع سياسة اعادة توزيع نشطة بواسطة السياسة الزراعية المشتركة واعادة التوزيع بين المناطق من خلال استخدام صناديق دعم البنية"[39].

وبعد القراءة الفلسفيَّة والنقديَّة التي قدمها "هابرماس" في شأن هذين الموقفين، ينتهي إلى القوّل أنهما على خطأ، لأن المشكل الأساسي في إمكانية توسيع الاتحاد الاوروبي الى دولة اتحادية حسب هذا الفيلسوف ليس مسألة ماليَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة –رغم فائدتها إلا أنها محدودة- بقدر ما هي مسألة سياسية بامتياز، فالأمر لا يتعلق هنا بـ "مستقبل السياسة الاجتماعية الاوروبية بما إذا كانت السوق الأوروبية الداخلية تحتاج إلى مأسسَّة ...، بل يتعلقُ بما اذا كانت أوروبا يمكنها أن تأتي، كنظام سياسي، بالمصادر السياسية الضرورية"[40].

لذلك يرى "هابرماس" أنه حتى ولو افترضنا أن السياسة أوروبية قادرة على حسن التصرف اقتصادياً واجتماعياً، فإن مُهمَّة توسيع الاتحاد الاوروبي الى دولةٍ اتحادية، هو في حقيقةِ الأمر، يُقترنُ بشرط آخر أساسي، هو جعلُ الاتحاد الاوروبي كيان سياسي واحد من خلال توسيع **قاعدة الشرعية الديمقراطية la base de légitimation démocratique** بحيث تتجاوز

أطر وحدود التصورات الضيقة للأمة والقومية، أيّنَ يحصُل اعتراف متبادل بين مُواطني ذلك الكيان السياسي، ببعضهم البعض بغضِ النظَّرِ عن انتماءاتهم القومية والعقدية، وهو الأمرُ الذي لن يتحقق في أعين "هابرماس" دون التوسُّلِ بقاعدة تضامن، وهي القاعدة التي تُمكِّنُ الانتقال من التضامن الذي اقتصر في البداية على الدولة القومية على أساس اللون والجنس والمعتقد والأصل ليشمل الآن كل مواطني الاتحاد الاوروبي[41].

لذلك فإن الاعتراض الأساسي الذي يسوقه "هابرماس" ضد موقف المشكّكين وموقف المتفائلين على حد سواء في إمكانية جعل الاتحاد الأوروبي دولةً اتحاديَّة، يتعلق في استحالة تحقيق مكسب الاندماج الاجتماعي بواسطة توسيع السوق الداخلية من خلال العلاقات الاقتصادية والماليَّة من دون توسيع السياسَّة الأوروبية، فرغم فوائد تلك العلاقات في تخفيض البطالة مثلاً وزيادة النمو المتساوي بينّ المواطنين، فإنها ستبقى أسيرةً للحدود القومية، لذلك يعتبر "هابرماس" أن رهان تحقيق الدمج الاجتماعي لا يُمكن أنّ يتحقق إلاَّ في التشكيلة الجديدة للعمليَّة الديمقراطية التي تتجاوز القوميات[42].

ولعله في حُكم النافل من القوّل، أنَّ تفكير "هابرماس" في انشاء فضاء أوروبي موحد، لا ينفصِّل عن موضوعه الأساسي، وعن هاجسه الأوَّل، في ضرورة الانتقال إلى حضارة سياسيَّة كونيَّة تتجاوز الحدود الوطنيَّة والقومية الضيقة، ومنّ ثمَّة يُمكننا تفهُّم اصراره وإلحاحه المتواصل ضرورة مُجاوزة الأنموذج القديم لمواطنة الدولة- الأمة إلى أنموذج جديدٍ هو ما بعد الدولة-الأمة، يستوفي شروط العقلانيَّة التواصليَّة الكونيَّة ويستجيب للتنوّع العقدي والتعدّد الثقافي الذي يشهده الواقع المعاصر.

5- خاتمة:

وفي الأخير، يُمكن الانتهاء إلى القوّل، أنَّ مُجاوزة أنموذج المواطنة القوميَّة أو مواطنة الدولة-الأمة والقضاء على الأمراض الاجتماعيَّة الثاويَّة فيه، قد مثَّل الاختيار الفكري الذي لاحق هذا الفيلسوف طيلة مشروعه الفلسفي، لقد رام "هابرماس"، منّ خلال هذه المُجاوزة وتشخيص أمراضِ الأنموذج القديم، تشييّد أُنموذج جديد، يتجاوز الحدود الوطنيَّة والقومية الضيقة، ويُخرج المواطنة من خندقها الاثني واللغوي والقومي إلى رحاب الكونيَّة، تستجيب لمطالبِ التعدد الثقافي والعقدي وتُؤسس لوحدةٍ كوسموبوليتيَّة.

وعلى العموم، بقي لنا في الاخير عرضُ جملة النتائج التي تم التوصل اليها، وهي على النحو الآتي:

1- أنَّ مُقاربة "هابرماس" الفلسفيَّة، التاريخيَّة-النقديَّة، التي أنجزها في شأنِ موضوع المواطنة، هي إذن، بقدرِ ما تعترفُ بقيمةِ وأهميَّةِ أنموذج المواطنة القوميَّة (الدولة-الأمة)، في توفيرها لسُبلِ الدمجِ والتضامنِ بين أفرادها، حتى ولئِن كانَّ ذلك في مرحلةٍ زمنيةٍ وتاريخيَّةٍ معينةٍ، فإنَّ "هابرماس"، لا يتردَّدُ، في ذاتِ السياقِ، في فضحِ تناقضاتِ ذلك الأنموذج وكشفِ مآزقه وتشخيصِ أمراضه، إذّ أنهُ في نظّرِه، لم يعُد يستجيبُ لمقتضياتِ وشروطِ المرحلةِ الراهنة، من ثمة، وتبعاً لذلك النقد، يُؤسِّسُ "هابرماس"، أسباب التجاوزِ نحو أنموذجٍ جديدٍ، ما بعد قومي/ ما بعد الدولة-الأمة، يتلاءمُ والتعدديَّة الثقافيَّة والعقديَّة كمَّا يستوعبُ حاجَّة تلك التعدّدية إلى التعبيرِ عن مواقفها وأراءها.

2- لقد نذر "هابرماس" جهده الفكري والفلسفي منّ أجل وضع تشكيلة جديدة لمواطنة ما بعد قوميَّة، خاصة بعد الضغط الذي مارسته العديدُ من العوامل على الدولة القومية كالعولمة، والصفقات الاقتصادية العابرة للأوطان، وحركات الهجرة وتزايد طلبات اللجوء.. الخ، واتضح من خلالها أن التشكيلة القديمة (الدولة-الأمة) آيلةٌ إلى الزوال والأفول، كما أنها لم تعد قادرة على الحفاظ على التماسك الاجتماعي بين أفرادها، اللذين لهم مرجعيات عقدية مختلفة وحمولات ثقافية متعدَّدة، منّ ثمَّة كان التفكيرُ في تشكيلةٍ جديدة تكون ما بعد قوميَّة، تتجاوز حدود القويمات، تنتهض على الأُسُس العالميَّة والقواعد الكونيَّة الإنسانيَّة لدولة القانون والعدالة والديمقراطيَّة.

3- لقد رام "هابرماس" إلى تشييد فضاءات لمواطنة ما بعد وطنيَّة/قومية، ويُعَّد التفكر في تأسيس الاتحاد الأوروبي نموذجاً لتلك المحاولة، يتحققُ فيه الاندماج الاجتماعي بين مواطنين لهم حمولات ثقافية وعقدية متنوّعة، لا تُؤسس العلاقات بينهم على أساس اللون، أو اللغة، أو المعتقد، ...الخ، وإنمَّا على مبادئ الدستور والقانون والعدالة وحقوق الانسان.

6- الهوامش

---

[1]- يورغن هابرماس: ***الحداثة وخطابها السياسي***، ترجمة جورج تامر، مراجعة جورج كتورة، دار النهار للنشر، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص 123.

[2]- السيد صادق عباس الموسوي: ***الحركات الاسلامية بين خيار الأمة ومفهوم المواطنة***، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان –بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص 46 .

[3]- هناك ملاحظة أساسيَّة تجدر بنا الإشارة إليها في هذا الصدّد، وهي أن هذا التقسيم في مراحل وأبعاد المواطنة يعود إلى دراسة "ت. هـ. مارشال" «T.H. Marshall» الموسومة بـ "المواطنة والطبقات الاجتماعيَّة" «and Social Class Citizenship» ، وحقيقٌ بالذكر ههنا، أنّه حتى "هابرماس" قد أشار إلى ذلك أيضاً في كتابه "الحداثة خطابها السياسي"، وتحديداً في مقالته "المواطنة والهوية القوميَّة"، وهو بصدّد الحديثِ عن تقسيم "ت. هـ. مارشال" لحقوق المواطنين إلى حقوق "مدنية" وحقوق "سياسية" وحقوق "اجتماعية"، وقد اعتمَّد عليها الباحث "سيدي محمد ولديب" في كتابه هذا الذي توسلنا به ههنا "الدولة واشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية"، بعد أن وجدنا أن تحليله للفكرة كانَّ أكثر تعمقاً واقناعاً. أنظر- يورغن هابرماس: **الحداثة وخطابها السياسي**، مصدر سابق، ص ص195-196.

[4]- سيدي محمد ولديب: **الدولة واشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 50.

[5]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[7]- يورغن هابرماس: **الحداثة وخطابها السياسي**، مصدر سابق، ص 196.

[8]- المصدر نفسه، ص 186.

[9] - Jurgen Habermas : ***L'Intégration Républicaine, essais de théorie politique***, traduit de l'allemand par R- Rochlitz, Fayard, 1998 , P 70

[10] -Ibid, P 71

[11] -Ibidem.

[12]- يورغن هابرماس: **الحداثة وخطابها السياسي**، مصدر سابق، ص ص 188-189.

[13]- المصدر نفسه، ص 189.

[14]- المصدر نفسه، ص196.

[15]- يورغن هابرماس: **الحداثة وخطابها السياسي**، مصدر سابق، ص190.

[16]- سيدي محمد ولديب: **الدولة واشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، مرجع سابق، ص ص102-103.

[17]- ريتشارد مينش: **الأمة والمواطنة في عصر العولمة، منّ روابط وهويات قوميَّة إلى أخرى متحولة**، ترجمة عباس عباس، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق –سوريا، الطبعة الأولى، 2010،. ص ص 7-8.

[18] -Jurgen Habermas: **Après l'état –nation, une nouvelle constellation politique**, traduit de l'allemande par Rainer Rochlitz, Fayard /Pluriel, 2013, p47.

[19]- عادل البلواني: **النظرية السياسية لهابرماس، الحداثة والديمقراطية**، افريقيا الشرق، الدار البيضاء-المغرب، الطبعة الأولى، 2014، ص 168.

[20] - Jurgen Habermas : **Après l'état –nation**, ibid, p48.

[21]- يورغن هابرماس: **الحداثة وخطابها السياسي**، مصدر سابق، ص129.

[22]- عبد المنعم الحنفيّ: **المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة**، مكتبة مدبوليّ، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، 2000، ص 569.

[23]- يورغن هابرماس: **الحداثة وخطابها السياسي**، مصدر سابق، ص 129.

[24]- المصدر نفسه، ص131.

[25]- المصدر نفسه، ص143.

[26]- المصدر نفسه، ص130.

[27]- المصدر نفسه، ص151.

[28]- المصدر نفسه، ص 183-184.

[29]- محمد الأشهب: **أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس**، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص 212.

[30]- عادل البلواني: **النظرية السياسية لهابرماس، الحداثة والديمقراطية**، مرجع سابق، ص176.

[31]- يورغن هابرماس: **الحداثة وخطابها السياسي**، مصدر سابق، ص152

[32]- المصدر نفسه، ص159.

[33]- محمد الأشهب: **أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس**، مرجع سابق، ص211.

[34]- المرجع نفسه، ص 219.

[35] -Jurgen Habermas : **Après l'état- nation**, ibid, p92.

[36]- يورغن هابرماس: **الحداثة وخطابها السياسي**، مصدر سابق، ص 158.

[37]- المصدر نفسه، ص 159.

[38]- المصدر نفسه، ص 160.

[39] - المصدر نفسه، ص 161.

[40]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[41] - Jurgen Habermas : **Après l'état –nation**, Ibid, P 107 .

[42]- يورغن هابرماس: **الحداثة وخطابها السياسي**، مصدر سابق، ص 165

7- قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

-Jurgen Habermas : ***L'Intégration Républicaine, essais de théorie politique***, traduit de l'allemand par R- Rochlitz, Fayard, 1998.

- Jurgen Habermas : ***Après l'état –nation, une nouvelle constellation politique***, traduit de l'allemande par Rainer Rochlitz, Fayard /Pluriel, 2013.

- يورغن هابرماس: **الحداثة وخطابها السياسي**، ترجمة جورج تامر، مراجعة جورج كتورة، دار النهار للنشر، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، 2002.

ثانياً: المراجع

-السيد صادق عباس الموسوي: **الحركات الاسلامية بين خيار الأمة ومفهوم المواطنة**، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان –بيروت، الطبعة الأولى، 2012.

-سيدي محمد ولديب: **الدولة واشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

-ريتشارد مينش: **الأمة والمواطنة في عصر العولمة، منّ روابط وهويات قوميَّة إلى أخرى متحولة**، ترجمة عباس عباس، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق –سوريا، الطبعة الأولى، 2010.

-عادل البلواني: **النظرية السياسية لهابرماس، الحداثة والديمقراطية**، افريقيا الشرق، الدار البيضاء-المغرب، الطبعة الأولى، 2014.

-محمد الأشهب: **أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس**، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

ثالثا: المعاجم والقواميس

- عبد المنعم الحنفيّ: **المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة**، مكتبة مدبوليّ، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، 2000.